في أول ظهور له منذ المصادقة على مشروعه:

عشال: هذه الأشياء الأربعة ممنوع نشرها

صقر الصنيدي

* يوم كان النواب يرفعون أيديهم تأييداً لمشروع قانون حق المعلومات أخذوا يديرون أعينهم في القاعة بحثاً عن أهم شخصية ذلك اليوم لكنهم لم يجدوه فقد كان النائب علي عشال منشغلاً عن الحضور في جلسة التصويت لصالح المشروع الذي تقدم به من قبل وعمل مع 15 زميلاً له لأجل تطويره وصيانته بصورة نهائية.

■ وكانت هناك أسباب طارئة حالت دون الحضور خلال الفترة السابقة وحين علم بالتصويت الإيجابي عبر عن بالغ ارتياحه للمصادقة على القانون الذي سينظم تدفق المعلومات إلى كل الناس بحيث تصبح حقاً مكتسباً يحصل عليه من يريده.

وقد جاء المشروع مستفيداً من قوانين عديدة، كما يقول علي عشال: المشروع لم أقدمه إلا وقد حاولت الاستفادة من أكثر القوانين نضجاً وأخذ القانون الفلسطيني الجيد تركيزاً أكبر من قبلنا بحيث استفدنا من نقاط قوته واستبعدنا ما لم يوافق مجتمعنا وواقعنا.

ويضيف عشال للصفحة البرلمانية: تم عقد أكبر عدد من ورش العمل للخروج بمشروع متكامل واستعنا بخبرات دولية ومنظمات مهتمة بقوانين المعلومات حتى أصبح هناك إجماع أنه صار مكتملاً ومستوعباً للمتغيرات.

وعن التحولات الكبيرة التي حدثت ومدى مواكبة القانون لها قال عشال: إن القوانين مثل البشر تتطور كلما تطوروا لتستوعب المتغيرات وتعرفون أننا عملنا بجهد للوصول إلى صياغة متطورة عربياً وبشهادة مختصين فإن ما قدمناه سيخدم الفكرة الرئيسية في حق الحصول على المعلومة وهي إطلاع أكبر قدر من المجتمع على ما يحدث كحق لهم.

■ النائب علي عشال

ولقد كان هناك مشروع قدم في السابق كمنافس لمشروعنا لكنه لم يكن يرقى إلى مستوى ما وصل إليه العالم كما أنه وضع ما يزيد عن 12 محظوراً عن النشر بينما حددنا نحن في مشروعنا أربعة محظورات تتعلق بحق منع نشر معلومات القوات المسلحة وحقوق من لا زالوا متهمين أثناء التحقيق فنشر المعلومات حول اتهام الأشخاص أثناء التحقيق معهم يؤثر على سير القضية وعلى حياة الفرد الذي ربما كان بريئاً.

أيضاً المعلومات الشخصية للأفراد كملفاتهم الطبية والتي لا يحق لأحد نشرها لأنها حق شخصي وليس اجتماعي وما يكون بين دولتين يكون نحن أحدها وهذا هو المحظور الرابع وما سوى ذلك يكون متاحاً الحصول عليه ونشره.

ويؤكد البرلماني النشيط علي عشال أن وجود القانون سينظم العمل ويخدم الشفافية بحيث يحق تقديم طلب الحصول على المعلومة من الجهة المستهدفة التي تنشئ إدارة خاصة بالمعلومات ويحدد لها وقت للرد على الطلب، ما لم فإن هناك مفوض يمكن الرجوع إليه وإلى القضاء لينظر في القضية خلال فترة أيضاً محددة وهو ما سيجعل الامتناع عن إعطاء المعلومة مخالفة قانونية لا يتساهل معها القانون وسيجد القضاة مستنداً يعودون إليه في اتخاذ أحكامهم وليس حسب تقديراتهم.

نائب يكره الوزير

صقر الصنيدي

■ النواب ليسوا دائماً على حق في أحيان كثيرة تتحكم فيهم التدخلات وتأخذهم العواصف والرياح السياسية والشخصية حيث تشاء أحبطني أحد النواب حين سألته عن سر تخصصه في استدعاء وزير بذاته دائماً بل أن جميع مداخلاته لا بد وأن تعرج على ذلك الوزير، قال لي مبتسماً: إن الوزير ظهر ذات مرة في التلفزيون ووجه شكره إلى جهة يكرهها النائب.

لم أعلق لأني ما زلت واقعاً تحت الصدمة اعتقدت أولاً أن النائب حريص على الشأن العام وروح البلاد وإذا به يفاجئني أنه يصفي معه حسابات شخصية لا علاقة لغيره بها، في المرة الأخيرة تحدث عن موضوع وقبل أن يختم حديثه تذكر الوزير وقال أنه في غنى عن ما يحدث ولا أدري ما علاقة هذا الوزير الذي ليس له علاقة بموضوع الحماية الفكرية للمؤلف لأن الوزير لا علاقة له بالشعر العمودي أو الحر والغريب أن يتحدث عنه نائب وسط موضوع الحماية الفكرية للمؤلف.

عضو في لجنة الصحة: لا علم لنا بعودة حمى الضنك

■ إجابة لم نكن نتوقع الحصول عليها من أحد أعضاء لجنة الصحة والسكان في مجلس النواب حين سألناه عن دور المجلس في مواجهة حمى الضنك التي تتوسع يوماً بعد آخر في مناطق تهامة.

وأظهرت ملامح وجه البرلماني استغراباً وكأنه يسمع بالخبر للمرة الأولى وحاول أن يستفسر عن عودة الضنك قائلاً: هل عادت حمى الضنك مجدداً؟

يذكر أن المتحدث كان عضوا في وفد سابق شكل منذ سنوات لمواجهة الضنك الذي تجاوز الأراضي الساحلية إلى عدة مدن وذهب العديد من الأشخاص ضحايا الجهل بالتعامل مع المرض الذي يحتاج إلى راحة وزيادة في السوائل للمواجهة.

السؤال المهم: متى سيستجيب البرلمان من تلقاء نفسه مع القضايا الهامة، هل من الضروري أن يصل المرض إلى حوش البرلمان كي يتم مناقشته.

الغائبون بلا عذر

معظم النواب الذين يشكلون ظواهر صوتية وانتقادات لكل شيء ويدعون حرصهم على البلاد يتغيبون عن أداء دورهم أولاً ولا يزورون المجلس إلا في النادر ودخولهم يكون أشبه بضيوف الشرف من البرلمانات الأخرى.

أسماء كثيرة مشهورة لم يعد البرلمان يشهد حضورها ولا ترسل أعذارها حتى وإن كانت أعذاراً غير حقيقية وفي كل جلسة يتم الافتتاح بالنداء بأسمائهم باعتبارهم متغيبين بلا عذر.

ويتولى المرصد البرلماني التابع لمركز قياس الرأي العام تقييد مدى الالتزام وحين يريد كشف الأسماء فإنهم يغضبون ويبادرون إلى التهديدات للعاملين فيه وكأنهم من أجبرهم على الغياب.

الحزمي يسأل الخارجية عن بيع مزرعة يمنية في أثيوبيا

لم يذهب إلى أديس أبابا لكنه جمع المعلومات التي يساند بها حديثه، ويقول النائب محمد ناصر الحزمي إنه يريد أن يعرف الحقيقة من وزير الخارجية حول قيام سفارتنا في أثيوبيا ببيع قطعة أرض واسعة ومزرعة كبيرة مع المعدات التي تشغلها ومبنى تابع للسفارة ثم لماذا تم بيعها بثمن بخس مع أنها كانت مُنْتجَة خاصة المزرعة التي كانت محاصيلها الزراعية والفواكه كثيرة وإلى أين تم توريد المليون دولار الذي بيعت به؟!.

رفع المجلس أعماله قبل أن يأتي وزير الخارجية للرد على أجوبه الحزمي الذي يأمل أن لا يكون هناك أي تأخير للرد فهذه قضية خطيرة وليست سهلة.

الدكتور عبدالباري دغيش:

تحولت أزمة سعر الديزل من اقتصادية إلى كيد سياسي

> يحب البرلماني الدكتور عبدالباري دغيش الإبحار في معظم القضايا التي يناقشها البرلمان ويحرص على تتبع تفاصيل كل قضية على حدة ليس من أجل أن يبدو كمتحدث لبق أمام ناخبيه بل ليتخذ موقفاً عاقلاً يعمل على إقناع زملائه به وإن لم يعجب بعض منهم يطرح لهم عبارته المعروفة «بلادنا كلنا». وقد تحدث بصورة مقتضبة إلى المحرر عن واحدة من أهم قضايا النواب والحكومة وهي سعر الديزل التي تحولت التي كيد سياسي كما يرى:

كيد سياسي

● هل تعتقد أن هناك أزمة حقيقية بين النواب والحكومة في ما يتعلق برفع سعر الديزل؟

– لقد تغيرت المشكلة وتطورت من اقتصادية بحتة إلى كيد سياسي الهدف منه إدخال الحكومة في إحراج وتحميلها كل شيء سلبي.

المستفيدون ليس لهم علاقة

● لكن بالفعل هناك متضررين حقيقيين من هذا الرفع خاصة المزارعين والذين يعتمدون على الديزل في الري والصيادين الذين يحركون قواربهم بالديزل؟

– نعم هناك متضررون لكن بالمقابل يوجد مستفيدون ليس لهم علاقة بالبسطاء، والمستفيدون هم من يقومون بتهريب الديزل والمتاجرة به والاستفادة من الدعم الحكومي لهذه المادة كما أنه يصعب عملية مكافحة التهريب نظراً للحدود الشاسعة ولتعدد طرق التهريب.

عمل للمتضررين

● ما الذي يمكن عمله للمزارعين الذين يتضررون بصورة مباشرة؟

– يمكن عمل الكثير لأجلهم بحيث تنتج الحكومة برامج فعالة لمكافحة الفقر ولمساعدة المزارع ويصبح مستفيداً من الدعم الذي لا يفيده حالياً ويفيد المهربين.

فرص للشباب

● أين سيذهب الدعم في حالة تثبيت السعر الجديد؟

– سيذهب إلى برامج أخرى كعمل زيادة في أجور العاملين وخلق فرص جديدة للشباب وستتوفر مبالغ كبيرة يمكن الاستفادة فعلا منها .

● هل هناك وجه شبه بين تحرير سعر الديزل وما سبق اتخاذه من تحرير لسعر القمح؟

– هناك شبه كبير حيث أتضح للناس أن السعر الحقيقي للقمح وعدم دعمه لم يؤثر بصورة مباشرة أو غيرها على البسطاء وترك السوق مفتوحاً أمام التنافس دون تدخل الحكومة ولم يرتفع كما كان متوقعاً بل انخفض وتجاوز الناس أزمة رفع الدعم دون شعور بحدوث مشكلة.

تحرير أسعار السلع المدعومة يجعلها محل تنافس وليس محل تهريب.

مهمة عرقلتها

● لكن هناك معارضة قوية داخل البرلمان قد تزداد مع تصميم الحكومة رفع السعر؟

– للأسف يوجد من يتجاهل أن الحكومة مكونة من أطراف الوفاق ويتعامل معها كأنها لا تخصه ونجاحها لا يعنيه وأن لديه مهمة عرقلتها.